E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨١
Issue 81

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٥
Apr. - May. - Jun / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨١
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة أ.د هيثم كريم صيوان	16 _1
2	توظيف افكار الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة: توظيف هندسة الاختيار في المشاركة الانتخابية في العراق أنموذجاً أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	32_17
3	السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية) م.م سيف ضياء دعير أ.د.عماد صلاح عبد الرزاق	44_33
4	الأداء السياسي لليسار الأوربي في سنوات الحرب الباردة أ.م. وليد محمود أحمد النجو	59_45
5	البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005 م. د. رحيم صدام جبر الساعدي	75_60
6	الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقاربة تحليلية في ضوء التفاعلات الدولية م.م تمارا كاظم مناتي	89_76
7	العلاقات الروسية التركية بعد عام 2016 وآفاقها المستقبلية م.م عمر سلمان جاسم	103_90
8	الشراكة الاستراتيجية السورية الايرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي م.م سماء ابراهيم لطيف	119_104
9	الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002 -2015 م.م كاظم ناجي عبد حسين	134_120
10	مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية ايران انموذجا م.م محمد معن محسن	150_135

11	دور المؤسسة العسكرية في بناء السياسة الامنية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين: " الثوابت والمتغيرات م.م.وفاء عباس ياسر	163_151
12	تعزيز المشاركة السياسية والحوار المجتمعي في محافظة الانبار م.م وليد حميد حسين م.م محمد جبير عباس	176_164
13	مضيق ملقا بين الأهمية الجيواقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي والدولي م.د. محمد حميد محمد	191_177
E1	The political role of American ambassadors in Iraq post 2003 Phd.professor. Dina Hatif Maki	A_ Z
	مراجعة مقال م.د. سماح نجم كاظم	أ _ خ
	مراجعة مقال م.د. فيان هادي عبد كاظم	د _ ص

الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002 –2015▽

The Iranian Nuclear File and the Reality of American Concerns: An Analytical Perspective for the Period 2002–2025

م.م كاظم ناجي عبد حسين* Kazem Naji Abdul Hussein

الملخص:

يستعرض هذا البحث قضية البرنامج النووي الإيراني من منظور تحليلي يركّز على طبيعة ودوافع المخاوف الأمريكية تجاهه خلال الفترة من 2002 إلى 2025. ينطلق البحث من فرضية أن هذه المخاوف لم تكن نابعة فقط من احتمالية امتلاك إيران لسلاح نووي، بل تعكس أيضًا اعتبارات استراتيجية وجيوسياسية أوسع، تتعلق بتوازن القوى في الشرق الأوسط، وأمن إسرائيل، والسيطرة على مصادر الطاقة. ويستعرض البحث التطورات الرئيسية في الملف النووي الإيراني، بدءًا من كشف نشاطات نووية سرية في عام 2002، مرورًا بجولات التفاوض المتعددة، وانتهاءً بتوقيع الاتفاق النووي عام 2015، وانسحاب الولايات المتحدة منه في 2018. كما يناقش البحث مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة، وأن المخاوف الأمريكية لم تكن محصورة في البعد الأمني النووي فحسب، بل ارتبطت بسعي واشنطن للحد من النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية، إيران، الشرق الاوسط، البرنامج النووي الإيراني.

Abstract:

The research examines the issue of the Iranian nuclear program from an analytical perspective, focusing on the nature and motivations behind American concerns regarding it during the period from 2002 to 2025. The study is based on the hypothesis that these concerns did not stem solely from the possibility of Iran acquiring nuclear weapons, but also reflect broader strategic and geopolitical considerations related to the balance of power in the Middle East and the security of Israel. Beginning with the revelation of secret nuclear activities in 2002, through various rounds of negotiations, and ending with the signing of the nuclear agreement in 2018 and the subsequent U.S. withdrawal from it, the research also discusses the positions of different U.S. administrations. It concludes that American concerns were not limited to the nuclear security dimension, but were also linked to Washington's efforts to curb Iran's growing influence in the region.

Keywords: United States of America, Iran, Middle East, Iranian nuclear program.

▽ تاريخ التقديم : 2025/4/13 تاريخ القبول: 2025/5/9 تاريخ النشر: 2025 /6/30

* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين kazem.naji@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة

شكّل البرنامج النووي الإيراني منذ مطلع الألفية الثالثة أحد أبرز التحديات في السياسة الدولية، ولا سيّما في علاقات الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط. فقد تراوح الموقف الأمريكي بين التصعيد الدبلوماسي، والعقوبات الاقتصادية، والتهديدات العسكرية، وأحيانًا الانخراط في مفاوضات متعددة الأطراف، ما يعكس تعقيد العلاقة بين واشنطن وطهران. يستعرض هذا البحث سلوك ومواقف الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني خلال الفترة من 2002 إلى 2025، في ضوء التحولات السياسية الداخلية والخارجية لكلا البلدين. وخلفيات البرنامج النووي الايراني ومراحل تطوره فضلا عن الدوافع الايرانية لامتلاك الطاقة النووية والدوافع الامريكية وراء التصعيد الامريكي ضد المشروع النووي الايراني وسيناريوهات مواجهة ملفها النووي، والمواقف الدولية حياله، مع التركيز على المخاوف الأمريكية المعلنة، والتي تتراوح بين القلق من انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، إلى حماية أمن الحلفاء الاستراتيجيين، وعلى رأسهم إسرائيل. كما نستعرض حقيقة هذه المخاوف، ومدى ارتباطها بالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله لأحد أبرز الملفات الاستراتيجية في السياسة الدولية المعاصرة، وهو الملف النووي الإيراني، الذي لا يقتصر تأثيره على إيران والولايات المتحدة فحسب، بل يمتد ليشمل منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره. وتكمن أهمية البحث في الإسهام في الفهم العميق للأزمة مما يساعد البحث في توضيح الخلفيات التاريخية والسياسية والتقنية للبرنامج النووي الإيراني، مما يساهم في تكوين رؤية شاملة ومتزنة حول هذه القضية المعقدة وتحليل أبعاد المخاوف الأمريكية ومن خلال هذه الجوانب، وتقديم قيمة علمية وفكرية تسهم في إثراء النقاش حول أحد أكثر الملفات سخونة في عالمنا المعاصر.

هدف البحث: تقديم فهم شامل لمكونات الأزمة النووية الإيرانية، وتحليل الأبعاد السياسية والدبلوماسية التي تحكم مواقف الأطراف المعنية، في محاولة لاستشراف مستقبل هذا الملف الشائك في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التناقض بين المخاوف الأمريكية المعلنة من البرنامج النووي الإيراني بوصفه تهديدًا للأمن الدولي، وبين الدوافع السياسية والاستراتيجية غير المعلنة، مما يثير التساؤل حول مدى واقعية هذه المخاوف وحقيقتها. ويبرز التساؤل الرئيسي: ما هي الدوافع الحقيقية وراء التصعيد الأمريكي ضد المشروع النووي الإيراني؟

فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة أن المخاوف الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني لا تستند فقط إلى تهديد أمني مباشر، بل ترتبط أيضًا بمصالح استراتيجية وسياسية تهدف إلى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط ومنع أي خلل في توازن القوى الإقليمي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الإطار المنهجي: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير تطورات الملف النووي الإيراني، والمنهج التاريخي لتتبع جذور الأزمة، إضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستنتاج النتائج، والنقدي لتحليل الخطاب السياسي الأمريكي.

أولًا: الخلفية التاريخية للمشروع النووي الإيراني

ترجع الجذور الأولى لهذا المشروع إلى خمسينيات القرن العشرين، حين بدأ بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج "الذرة من أجل السلام". إلا أن تطورات الثورة الإيرانية عام 1979 وتبدّل العلاقات الإيرانية الغربية أدت إلى تغيّرات جذرية في مسار البرنامج النووي، أثارت الكثير من الشكوك حول نوايا طهران. ومن خلال تتبّع الخلفية التاريخية لنشوء وتطور البرنامج النووي الإيراني، من مرحلة التأسيس مروراً بتعثراته التقنية والسياسية، وحتى مرحلة التخصيب المتقدمة والضغوط الدولية.

1. بدايات البرنامج النووي الإيراني (1957–1989)

تعود جذور هذا البرنامج إلى العام 1957، حيث سبق وان تعاونت إيران مع الولايات المتحدة الامريكية طبقاً لبرنامج (الذرة من اجل السلام)، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي السابق (داويت ايزنهاور)، تم بموجبه إقامة مفاعل نووي اختباري للأبحاث بقوة (5) ميغاواط في مركز الأبحاث النووية بجامعة طهران، ثم جرى في العام 1958 انشاء لجنة الطاقة الذرية الإيرانية (AEC) الحقت ادارياً بوزارة الشؤون الاقتصادية. (سليمان، 2011، ص6)

بدأ النشاط النووي الإيراني خلال السبعينات من القرن المنصرم، إذ كانت الطاقة النووية دعامة مهمة في رؤية الشاه (محمد رضا بهلوي) الرامية إلى أن تكون إيران صاحبة المكانة الاقتصادية والهيمنة العسكرية، بل صاحبة القوة البحرية المهيمنة في منطقة المحيط الهندي برمته، ويرجح خبراء عسكريون بارزون، إن الشاه قد بدأ برنامجاً سرياً للأسلحة النووية، كما امتلك – أو سعى لامتلاك – أكثر الأسلحة الأمريكية والأوربية، البرية والبحرية والجوية، تقدماً. (البحيري، 2018، ص 10)

وفي عام 1974 تم تأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية (EEOI) بهدف انشاء (8) مفاعلات نووية مستقبلية وانطلاقاً من ذلك تم الاتفاق مع كلً من المانيا الغربية وفرنسا لإتمام انجاز هذه الخطة الا انها لم تنفذ بشكلها النهائي نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها إيران بدءً من تغيير نظامها السياسي وأيدولوجيته الخاصة به (مظلوم، وعطية،2011، ص18)

وقع الشاه اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية، وبموجبها أصبحت (إيران) شريكة مع فرنسا في برنامج يتخصص في عمليات تركيز اليورانيوم، وفي العام 1976، وقعت الحكومة الإيرانية على اتفاقية أخرى مع شركة (سيمنز) الألمانية تضمنت: قيامها بإنشاء مفاعلين نوويين بمدينة (بوشهر) بجنوب إيران، إذ تم إنشاء (86%) من المفاعل الأول، وكادت أن تنتهي عملية إنشاء المفاعل الثاني. ولكن قيام الثورة الإيرانية بقيادة الخميني في العام 1979، أدى إلى وقف أعمال البناء، وإنهاء النشاط النووي الإيراني، ومع

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

دخول إيران الحرب مع العراق (1980–1988)، تعرضت المفاعلات النووية الإيرانية للضرب من قبل الطائرات العراقية، مما أدى إلى تحطيم أجزاء كبيرة منها. وقد رفضت الشركة الألمانية القيام بأعمال إصلاحية بالنظر للضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية (محمود، 2005، ص 211)

2- إعادة احياء البرنامج النووي (1990-2018)

ويمكن القول بأن بداية التحرك القوي والجاد لإعادة احياء هذا البرنامج كانت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وبالتعاون الوثيق والمباشر مع روسيا الاتحادية ، حيث ترجع البداية الفعلية للتعاون البلدين في مجال الطاقة النووية إلى العام 1992 حين وقعَ كليهما اتفاقيتين، الأولى تهتم بالتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية شملت اجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء والثانية تتعلق ببناء محطة نووية في إيران لتوريد الطاقة الكهربائية (خزار،2016، ص323) اضافةً إلى اتفاقية أخرى وقعت في العام 1995، تبلغ قيمتها (780) مليون دولار لاستئناف العمل في محطة بوشهر المنجزة جزئياً، إذ أرسلت روسيا شحنات ضخمة من المواد، واوفدت أكثر من (2000) شخص بين فني وعامل إلى الموقع مع بدئها بتدريب (500) فني إيراني. (الطائي2017، ص186).

وقد انتهجت روسيا الاتحادية ومنذ اندلاع ازمة البرنامج النووي الإيراني في العام 2002، سياسة تتسم بالمنهجية من جانب والتوازن من جانب اخر، تهدف من خلالها إلى تقديم العون لإيران في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من الدول الغربية بحكم ترسانتها المتينة من العلاقات الثنائية بمختلف صورها وقوة مصالحها التي تربطها مع إيران، مع تأكيد العمل على عدم الاضرار بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب بشكل عام تنفيذاً لتحقيق مبدأ التوازن في النظام العالمي وابعاده قدر الإمكان عن جو التوتر والتأزم(Moritz ,2014, p20.).

كما زودت روسيا الاتحادية الجانب الإيراني بمحطات الطرد المركزي ذات الصلة بعمليات تخصيب اليورانيوم المستنفذ، وفي العام (2002) جرى الاتفاق بين كلُ من روسيا الاتحادية وإيران على قيام الأولى ببناء (5) مفاعلات نووية على الأراضي الإيرانية في مدة لا تتجاوز (10) سنوات، (3) منها في محطة بوشهر

وفي شهر آب من العام (2002)، عندما صرحَ كبار مسؤولي (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية– NCRI) رسمياً عن قيام إيران ببناء منشأتين سريتين خصصت الأولى/ لتخصيب مادة اليورانيوم عبرَ استخدام أجهزة طرد مركزي متطورة الصنع وتقع بالقرب من مدينة (ناتانز) الإيرانية، إما الثانية/ فهي مصنع للمياه الثقيلة وتقع في مدينة (اراك) غرب العاصمة طهران، معززين ذلك بمعلوماتٍ تفصيلية وصور ملتقطة لهاتين المنشأتين عبرَ الأقمار الصناعية، مؤكدين عدم ابلاغ الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية الذرية بشأن هذين الموقعين، اذ افادَ كلَ من السيدة (Souna Samsami) ممثلة (NCRI) في الولايات المتحدة الامريكية ونائبها السيد (Alireza Jaferzada) بمعلوماتٍ تؤكد سعي إيران الحثيث للحصول على الأسلحة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النووية، اضافةً إلى وجود العديد من المواقع والمراكز العلمية السرية المخصصة لهذا الغرض، جاء ذلك عبرَ معلومات استخبارية سربت إلى المجلس اعلاه من داخل النظام الإيراني وخضعت لإجراءات التدقيق لمراتٍ عدة . (الربيعي، 2016، ص160).

ناهيك عن بعض التقارير الدولية بشأن بعض من أجهزة الطرد المستخدمة في عمليات التخصيب التي زادت من الشكوك حول برنامج إيران النووي، اذ عززَ اكتشاف فريق المفتشين التابع لمنظمة الأمم المتحدة خلال جولة تفتيشية مفاجئة أجريت من قبلهم نهاية العام 2003 لجهاز طرد مركزي متطور الصنع من طراز (P.2) المعروف عن امكانياته المتقدمة في تخصيب اليورانيوم بنصف الوقت اللازم لإنتاج السلاح النووي من الشكوك الدولية حول افتقار برنامج إيران النووي للطابع السلمي (عبد المنعم ، 2019، ص23)، فضلاً عن ظهور وقائع جديدة، رجحت كفة احتمالية تخصيص البرنامج النووي الإيراني للأغراض العسكرية، والتي بالإمكان ادراج هذه الوقائع من خلال النقاط الاتية :- (توفيق، 2009، ص163)

أ- كشف استيراد إيران لما يقارب الطن ونصف من اليورانيوم الطبيعي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، واستخدامها لترسبات اليورانيوم الطبيعي الموجود على أراضيها كمصدر محلي للمواد النووية.

ب-كشف محاولاتها الهادفة إلى الحصول على مواد نووية خاصة بأعاده معالجة الوقود النووي عام 2000 بحسب تقرير فرنسي قدمَ إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ت- استعانتها المتعددة بخبراء وعلماء مختصين في مجال الطاقة النووية من باكستان وكوريا الشمالية.

ث-اتسام أنشطتها أعلاه بطابع السرية وافتقارها إلى العلنية حيث نفذت من قبلها دون علم مسبق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وهذا يعد خلافاً للضوابط المتبعة في هذا الصدد.

ثانيا: الدوافع الايرانية لامتلاك الطاقة النووية

شهدت إيران تحولات كبيرة بعد الثورة الإسلامية عام 1979. وتتنوع دوافع إيران نحو امتلاك الطاقة النووية بين اعتبارات استراتيجية واقتصادية وسياسية، إلى جانب أبعاد دينية وتاريخية. وتعتبر طهران أن برنامجها النووي هو برنامج سلمي في المقام الأول، ويهدف الى تامين احتياجاتها من الطاقة، كما ان تؤكد على حقها في تطوير التقنية النووية لأغراض السلمية ضمن المعايير الدولية ووفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتعتبر أنها تتعرض للضغط الخارجي غير العادل. ولإيران عدة دوافع وراء تطوير برنامجها النووي، وهي تمتد بين الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، والقانونية وحتى القومية ومن هذه الدوافع

1. الدوافع الاقتصادية والتنموية

تعد إيران في مقدمة الجهود الدولية الرامية إلى احتواء الانتشار النووي منذ البداية، وأسهمت في تقوية نظام حظر الانتشار، فقد كانت إحدى الدول الرئيسة التي وقعت على معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في العام 1968، واستندت القيادة الإيرانية في دفاعها عن أنشطتها النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وامتلاك دورة الوقود النووي (نقطتا الخلاف الرئيسيتين مع الولايات المتحدة الامريكية) إلى ما نصت اليه المادة الرابعة (4) من هذه المعاهدة والتي جاء فيها الاتي:- (حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير وإنتاج الطاقة النووية ومن بينها تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية) وصادقت عليها في العام1970 ، ناهيك عن البروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة، الذي يعطي الحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجراء عمليات تفتيش للمنشأة النووية الإيرانية، والذي يعد من متطلبات بناء جسور الثقة بين إيران وكلُ من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي، ودليل على سلمية برنامجها النووي كذلك مواد قانونية أخرى ذات صلةٍ بحق الدول في استخدام وإنتاج واجراء التبادلات العلمية الخاصة بالطاقة النووية المستخدمة حصراً للأغراض السلمية (العلكة ،2013، ص3)

ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في العام 1973 (تلزم هذه الاتفاقية الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية، وتلزم الوكالة بمساعدة الدولة في الحصول على التقنية النووية، والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية)، ودخل اتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC-214) بخصوص الضمانات الشاملة حيز النفاذ في 15 أيار/مايو من العام 1974، وقد ألزمت هذه الاتفاقية إيران باستيراد معدات وتقنيات نووية للأغراض السلمية مقابل إخضاع برنامجها للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (إفرايم إسكولاي،2006، ص116).

لكن الولايات المتحدة في معالجتها العملية لخطر الانتشار النووي الذي كان يجسده العراق في العام 2003 انتقلت من وضع كانت تمثل فيه قوة اقليمية لا يضاهيها فيها احد الى وضع أساء الى مصداقيتها وورطها في صراع داخلي لهذا السبب تحسنت الظروف الاقليمية بالنسبة لإيران منذ العام 2003 مع انتهاء التهديد العسكري تصرفت ايران بثقة اكبر متسلحة بعوائد نفطية قياسية وبامتياز وفره سوق نفطي مربح متحدية الولايات المتحدة في سعيها لصياغة لنظام اقليمي جديد وأصبح نفوذها واضحا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية استغلت تعاطف دول عدم الانحياز للتملص من القيود التي فرضتها مفاوضاتها مع الترويكا الاوروبية (بريطانيا وفرنسا والمانيا) .

ان القضية الاساسية التي تهم طموحات إيران النووية تتعلق بسعيها لإنتاج دورة الوقود الامر الذي سيجعلها على بعد أشهر من امتلاك القدرة على صنع اسلحة نووية، ومنذ اب 2005 تقدمت إيران بتجاه تعزيز اتقانها دورة الوقود، بالمقابل تسعى الولايات الامريكية لإعاقة حصول إيران على هذه التقنية او لا قناعها بالتخلي عنها مقابل امتلاكها تقنية أقل حساسية. (اسكولاي،2006، ص116)

لكن إيران مصرة على انتاج دورة وقود كاملة بشكل ذاتي، وتنويع مصادر الطاقة حيث تمتلك إيران احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، لكن الحكومة الإيرانية ترى أن الاعتماد المطلق على مصادر الطاقة الأحفورية غير مستدام، خصوصًا في ظل الزيادة السكانية والطلب المحلي المتنامي على الكهرباء. تسعى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إيران إلى استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية مثل توليد الكهرباء، مما يسمح بتوفير كميات أكبر من النفط والغاز للتصدير وتحقيق دخل قومي إضافي، كذلك تُعد التكنولوجيا النووية مدخلًا واسعًا لنقل وتطوير تقنيات أخرى متقدمة، مما يساهم في تعزيز البنية التحتية الصناعية والعلمية داخل البلاد. (أبو رحمة وقراري ،2020، ص13)

2. الدوافع السياسية والاستراتيجية

يوجد هناك اعتبار اخر لا يقل اهميةً عن الاعتبارات السابقة كونه ذو حيثية ايدلوجية يمثل حلقة وصل فكرية لكلُ من النظام السياسي الإيراني والإدارة الروسية الحالية (إدارة الرئيس فلاديمير بوتين) فحواها ايمان كليهما بضرورة اجراء تغيير في توازن القوى العالمي عملاً بمبدأ القوة التعديلية (بأنها نزوع لدى القوى العظمى، والدول عموما، نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلماً أو حرباً، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول ذاتها، وعليه تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى العظمى المسيطرة على النظام الدولي و دول الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على الموقف الحالي في النظام العالمي) (جيمس نوجز، 2007، ص81).

ترى إيران أن امتلاك التكنولوجيا النووية يمثل خطوة نحو تعزيز سيادتها واستقلالها عن القوى الكبرى، خاصة في ظل الحصار والعقوبات التي فُرضت عليها لفترات طويلة. حيث يشاطر التوجهين الروسي والإيراني مبدأ احداث تطوير لبنية النظام الدولي بحيث لا يجوز لدولة واحدة فقط التحكم به وفرض ارادتها على بقية وحداته الاخرى في إشارة صريحة وواضحة إلى الطرف الأمريكي المعروف بالمنافس الرئيسي لروسيا الاتحادية والعدو الدائم لإيران، وبالفعل دشنت روسيا الاتحادية هذا التوجه منذ تولي الرئيس بوتين السلطة في سياقاتٍ عدة بضمنها التوجه الروسي نحو الشرق الأوسط وقضية إيران النووية ، وهذا ما تم التماسه من خلال قرار الحكومة الروسية المتمثل بإلغاء اتفاق (تشير وميون) عام 1995 الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على روسيا الاتحادية والقاضي بإيقاف التعاون النووي الروسي– الإيراني مقابل انهاء العقوبات التي فرضت ضد روسيا من قبل الولايات المتحدة الامريكية، كذلك تسعى إيران من خلال برنامجها النووي إلى خلق توازن ردع مع خصومها الإقليميين، مثل إسرائيل والسعودية، اللتين تتمتعان بدعم غربي قوي (محمد ،ومحمد ،2020،ص509).

واستخدمت إيران ملفها النووي كورقة ضغط وتفاوض في تعاملها مع الغرب، حيث يمكن من خلاله كسب تنازلات سياسية واقتصادية، وتشير بعض التحليلات إلى أن إيران تسعى للحصول على قدرات نووية ردعية لمواجهة التهديدات العسكرية، خاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل، رغم تأكيدات إيران المتكررة على الطابع السلمي لبرنامجها، فإن امتلاك قدرات نووية مدنية متقدمة يُعطي طهران موقعًا استراتيجيًا يمكن تطويره عسكريًا في حال الضرورة. وأن تحقيق الاكتفاء العلمي والتكنولوجي جزء من أهداف الثورة الإسلامية، مما يفسر إصراره على تطوير البرنامج النووي رغم التحديات الدولية. ويمثل البرنامج النووي رمزًا للكرامة الوطنية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في الداخل الإيراني، إذ يُنظر إليه كإنجاز تقني يعكس قدرة إيران على مقاومة الضغوط الغربية وتحقيق طموحاتها التنموية والعلمية.

تتداخل الدوافع الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية بين ما هو اقتصادي واستراتيجي وأيديولوجي، وهي تعكس رؤية طهران لمكانتها الإقليمية والدولية. ورغم الخلافات الدولية حول نوايا البرنامج، فإن فهم هذه الدوافع يُعد ضروريًا لأي محاولة لمعالجة الملف النووي الإيراني بطرق دبلوماسية فعالة ومستدامة.

ان امتلاك إيران للقدرة النووي سيمنحها الثقة والجرأة لإعاقة وتحدي النفوذ الامريكي خصوصا والغربي عموما في الشرق الاوسط نجد ان إيران تجاورها دولتان تمتلك السلاح النووي وهما الهند وباكستان اللذان تربطهما علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة فسبب العزلة السياسية والاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران واصبحت دولة معزولة تحيط بها دول نووي فان الاحساس المتولد بالحصار والضعف يكون عامل في السياسة الايرانية لامتلاك السلاح النووي ومن ثم يكون هو الوسيلة الوحيدة للردع امام الاخطار المحيطة بها. (كارولين جيليك، 2006، ص37)

كما ان القدرة النووية ستشكل ضمانة فعالة ضد محاولة تغير النظام بالقوة لان إيران إذا اصبحت دولة نووية فأنها ستكون منافسا خطرا وعاملا مزعزعا لاستقرار المنطقة جيوسياسية بصفتها دولة مزودة بالنفط والغاز واقعة على مفترق طرق بين بحر قزوين والخليج العربي، كذلك إيران تكافح لكي تصبح قوة اسلامية عظمى تبسط هيمنتها على الشرق الاوسط بأكمله وهذا هو الدافع وراء سعيها لتطوير الصواريخ البالستية والقدرات النووية. كما ان سوق الطاقة النشط منح إيران حماية مالية من العوائد النفطية الاضافية والاهم من ذلك هو ان سعر النفط المرتفع يقلل من احتمال أن تشمل اية عقوبات مستقبلية على إيران (علاوي، 2009، ص109).

ثالثا: الدوافع الامريكية وراء التصعيد ضد المشروع النووي الإيراني

شهدت الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 تحوّلًا جذريًا في أولوياتها الأمنية والاستراتيجية، حيث صاغت إدارة الرئيس جورج بوش الابن "عقيدة بوش" التي اعتمدت على الضربات الاستباقية ورفضت انتظار التهديدات لتتجسد. في هذا السياق، أصبح البرنامج النووي الإيراني يُنظر إليه كجزء من "محور الشر" إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، حسب خطاب بوش في يناير 2002، مما مهّد الأرضية لمرحلة من التصعيد الأحادي ضد طهران. وقد أسهمت هذه البيئة الدولية الجديدة في إعطاء الولايات المتحدة مبررًا لإعادة صياغة علاقتها مع إيران على أساس العداء الاستراتيجي، فتم تحجيم القنوات الدبلوماسية، وتصاعدت الحملة الإعلامية والسياسية ضد طهران، مما انعكس في سلوك أمريكي أكثر حزمًا وأحادية تجاه ملف إيران النووي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1. الدوافع الأمريكية مرحلة التصعيد الأحادي (2002–2008)

اتخذت إدارة الرئيس جورج بوش الابن موقفًا صارمًا، دعمت الولايات المتحدة العقوبات الأممية، ورفضت التفاوض المباشر، مركّزة على العزل السياسي، بسبب الشكوك الدائرة حول سلمية البرنامج النووي الإيراني في جوانب عدة منه ابتداءً من الهدف الحقيقي التي تنوي إيران تحقيقه عبرَ برنامجها النووي وحجم الموارد الضخمة المستثمرة فيه وانتهاءً بالكتمان المتشدد من قبل القيادة الإيرانية قبيل المعلومات التي صرحت بها المعارضة الإيرانية حول هذا البرنامج ولفت انتباه المجتمع الدولي ، كما أدى كشف إيران النقاب وبصورة مستمرة بين مدة وأخرى على امتلاكها لوسائل إيصال بعيدة المدى (صواريخ وطائرات) قادرة على حمل رؤوس نووية ، ناهيك على إنجازات حققتها في مجال الصواريخ البالستية من حيث زيادة مداها او زيادة حجم الراس القادرة على استيعاب المواد النووية بالتزامن مع التقدم المحرز في مجال البرنامج النووي، وبالتالي ستكون إيران قادرة مستقبلاً من صنع سلاح نووي في حال قررت ذلك من وجهة النظر الامريكية (مرسي، ازمة البرنامج النووي الإيراني في ضوء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير) . www.ecsser.com

اذ ترى الولايات المتحدة الامريكية قيام إيران بالعمل على انتاج مفاعلين نوويين الأول مخصص للأغراض المدنية والسلمية إما الثاني فهو للأغراض العسكرية محاط بسرية تامة وغير معلن عنه كما اثارَ التقرير سابق صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مخاوف وشكوك امريكية حول هذا البرنامج عندما اشارَ علانية إلى وجود بعد عسكري محتمل له في ضوء معلومات موثوقة تؤكد قيام إيران بمشاريع وانشطة وخطط تهدف لإنتاج أسلحة نووية تمت جميعها قبل العام 2003 مع وجود احتمالية باستمرار العديد من هذه الانشطة، أذ اثارت كل هذه المعطيات الريبة لدى الولايات المتحدة الامريكية والمحور الغربي حول نوايا هذا البرنامج وعززت شكوكهم من نية القيادة الإيرانية استخدام هذا البرنامج للأغراض العسكرية بدلاً من الأغراض المدنية والسلمية ،وتستند الولايات المتحدة الامريكية على فرضيات في تبرير موقفها الرافض من البرنامج النووي الإيراني والتي يمكن اجمالها عبرَ النقاط الاتية:– (Amy Mackinnon, **How the U.S.– Russia Relationship Got so Bad)** https//foreignpolicy.com/fpinsider, P6.

ا–**الأمن الإقليمي وحماية الحلفاء:** ترى الولايات المتحدة في امتلاك إيران لسلاح نووي تهديدًا مباشرًا لحلفائها في المنطقة، خصوصًا إسرائيل والسعودية. ان امتلاك إيران لسلاح نووي قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، أحد الدوافع الثابتة في السياسة الأمريكية تجاه إيران يتمثل في حماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري النوعي في المنطقة. ومع تصاعد المخاوف من أن يشكّل البرنامج النووي الإيراني مظلة استراتيجية لأنشطة معادية لإسرائيل أو لحلفائها في لبنان وفلسطين، اعتبرت واشنطن أن تحجيم قدرات إيران النووية ضرورة استراتيجية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب- التخوف من فقدان الهيمنة في منطقة الشرق الأوسط: مثّلت إيران بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان (2001) ونظام صدام حسين في العراق (2003) القوة الإقليمية الصاعدة الوحيدة القادرة على ملء الفراغ الجيوسياسي. وقد اعتبرت واشنطن أن امتلاك طهران للتكنولوجيا النووية ولو لأغراض سلمية سيمنحها مكانة تفاوضية متقدمة على حساب المصالح الأمريكية وحلفائها، لا سيما إسرائيل والسعودية. وسعت واشنطن إلى منع ظهور توازن قوى إقليمي جديد تكون فيه طهران قادرة على فرض نفوذها في الخليج، ما قد يؤدي إلى تراجع الاعتماد الإقليمي على الولايات المتحدة كقوة ضامنة للأمن. لذلك، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية احتواء نشطة لإيران، من خلال الحصار السياسي وتجميد الأرصدة وتشديد العقوبات الاقتصادية عبر قرارات أممية بدعم دبلوماسي أمريكي مباشر، في هذا السياق، مارست الولايات المتحدة ضغطًا واسعًا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، كما سعت إلى تأطير إيران دوليًا كتهديد مباشر للأمن الإقليمي والدولي. وتمثّلت ذروة هذا المسار في إصدار مجلس الأمن قرارات متتالية ضد إيران مثل القرارين 1737 (ديسمبر 2006 و1747 مارس 2007) بدفع امريكي واضح

ج- منع انهيار معاهدة منع الانتشار النووي: تخشى الولايات المتحدة أن يؤدي نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم إلى تقويض معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT). الحفاظ على مصداقية النظام الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية يُعدّ من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

ء- ضغوط داخلية وسياسات انتخابية: لعبت السياسات الداخلية في الولايات المتحدة دورًا مهمًا في تعزيز التصعيد تجاه إيران. فقد كانت إدارة بوش تواجه انتقادات داخلية بسبب تعثر الاحتلال في العراق، ورغبت في تحويل الأنظار إلى تهديد خارجي جديد. كما كان الحزب الجمهوري يسعى إلى تعزيز صورته كمدافع عن الأمن القومي الأمريكي في مواجهة "التهديد الإيراني"، وأدت هذه الحسابات إلى تغذية خطاب متشدد تجاه إيران، دعمته مراكز أبحاث محافظة، وشبكات إعلامية نافذة، وجماعات ضغط مؤثرة مثل "إيباك". وبالتالي، فإن التصعيد لم يكن مدفوعًا فقط باعتبارات استراتيجية خارجية، بل أيضًا بمصالح داخلية مرتبطة بالتوازنات الحزبية والسياسية الأمريكية، كذلك يُستخدم الملف النووي الإيراني أداة سياسية داخل الولايات المتحدة، خاصة في الحملات الانتخابية. الرؤساء الأمريكيون عادة ما يتبنون مواقف متشددة ضد إيران لإرضاء جماعات الضغط (مثل AIPAC) والرأي العام الأمريكي.

هـ- الهيمنة الجيوسياسية في الشرق الأوسط: من خلال كسر طوق الاستراتيجي الرابط بين إيران وحزب الله، لاسيما علاقات تحالفية مع طهران وحزب الله، وهذا ما تعتبره الويات المتحدة الامريكية تهديد مباشر لأمنها القومي وتمثل إيران مركز نفوذ مضاد للولايات المتحدة في العراق، سوريا، لبنان، واليمن. تسعى واشنطن إلى تقليص النفوذ الإيراني عبر الضغط على مشروعه النووي الذي يمنحه قوة ردع استراتيجية. (رونزا، 2019، ص163).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

و- المصالح الاقتصادية المرتبطة بالنفط: تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، ورابع أكبر احتياطي مؤكد من النفط، كما أنها تُشرف على مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي 20% من إمدادات النفط العالمية. وقد خشيت الولايات المتحدة من أن يؤدي تعزيز القدرات النووية الإيرانية إلى تعزيز مكانة طهران في سوق الطاقة، ما يسمح لها باستخدام النفط كسلاح جيوسياسي، علاوة على ذلك، فإن امتلاك إيران لتقنيات تخصيب اليورانيوم قد يسمح لها بالتحكم في توازنات الطاقة النووية المدنية في المنطقة، ويؤثر على مصالح الشركات الغربية في قطاع الطاقة. لذلك، اعتبرت واشنطن أن منع التقدم النووي الإيراني يندرج ضمن استراتيجية أوسع للحفاظ على السيطرة على مصادر الطاقة العالمية وممراتها الحيوية. (الدليمي، 2005، ص 136)

ي- التحالف مع أوروبا واستخدام الضغط الدبلوماسي الأحادي: خلال هذه المرحلة، حاولت الولايات المتحدة، رغم أحاديتها، أن توظف الدبلوماسية متعددة الأطراف كوسيلة لتعزيز الضغط على إيران، دون منح الأوروبيين القدرة على تفعيل مبادرات تفاوضية حقيقية. وشجعت الولايات المتحدة دول "الترويكا الأوروبية" (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) على الانخراط في مفاوضات مع إيران، لكنها غالبًا ما كانت تسعى لتقويض أي اتفاق قد يُفضي إلى تسوية دون التخلي الكامل عن برنامج التخصيب، وقد أدى هذا التوجه إلى تعميق الانقسام بين نهجين: النهج الأمريكي التصعيدي، والنهج الأوروبي التفاوضي. ومع ذلك، نجحت واشنطن في حشد تأييد أوروبي في نهاية المطاف للذهاب إلى مجلس الأمن، مما عزز الطابع الأحادي لتحركها، وإن تحت غطاء أممي شكلي. (القواز، 2018، ص130)

2. التقدم النووي الإيراني (مرحلة الانفراج النسبي 2009–2025)

تمثل الفترة ما بين عامي 2009 و2025 مرحلة مركبة في مسيرة البرنامج النووي الإيراني، امتزجت خلالها الضغوط الدولية بالعقوبات الاقتصادية من جهة، والجهود الدبلوماسية والتفاهمات المؤقتة والدائمة من جهة أخرى، مما أوجد مناخًا وصف بـ "الانفراج النسبي". لم يكن الانفراج تامًا، لكنه شكل تحوّلًا مقارنةً بالتصعيد الحاد الذي ساد في مطلع الألفية الثالثة. نتيجة لمجموعة من التحولات السياسية الدولية والإقليمية

في عام 2009، اتسمت العلاقات بين إيران والمجتمع الدولي بالتوتر الشديد على خلفية الكشف عن منشأة فوردو النووية. وردًا على ذلك، قامت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة بتكثيف العقوبات الاقتصادية، بينما أبدت طهران رغبتها في مواصلة تخصيب اليورانيوم.

في عام 2010، حاولت تركيا والبرازيل الوساطة من خلال "اتفاق طهران"، الذي تضمن مقترحًا لتبادل الوقود النووي، لكنه لم يحظَ بقبول الدول الغربية. ومع فشل المبادرة، ازداد عزل إيران دوليًا، ما دفعها إلى تسريع عمليات التخصيب الداخلي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بدأت إيران بإبداء مرونة نسبية تجاه المفاوضات، لا سيما بعد انتخاب الرئيس حسن روحاني في 2013، المعروف بنهجه البراغماتي، حيث تغيّرت نبرة السياسة الخارجية الإيرانية. وأسفرت المفاوضات بين إيران ومجموعة 5+1 عن اتفاق جنيف المؤقت في نوفمبر 2013، الذي جمّد بعض الأنشطة النووية الإيرانية مقابل تخفيف محدود للعقوبات. وشكّل هذا الاتفاق نقطة تحول أساسية باتجاه الانفراج الدبلوماسي. في 14 يوليو 2015، وُقّع الاتفاق النووي الشامل (JCPOA) بين إيران والقوى الكبرى، الاتفاق النووي الشامل (JCPOA) والتحول الاستراتيجي (2015–2018) وقد نصّ على خفض مستوى التخصيب إلى 3.67%، وتقليص عدد أجهزة الطرد المركزي، وتقليص مخزون اليورانيوم المخصب، وإخضاع البرنامج النووي لرقابة صارمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أدى الاتفاق إلى تباطؤ التقدم التقني للبرنامج النووي مقابل رفع تدريجي للعقوبات. وتمكنت إيران من الحفاظ على بعض قدراتها الفنية، مع تأجيل توسعها إلى مراحل لاحقة، مستفيدة من الاستثمارات الغربية والعوائد النفطية التي تحققت إثر رفع العقوبات.

رغم الترحيب الدولي بالاتفاق، أبدت إسرائيل وبعض دول الخليج تحفظًا شديدًا، معتبرةً أن الاتفاق يُمهّد لإيران مسارًا نوويًا طويل الأمد. لكنّ التفاهم ساعد في تقليل احتمالات الصدام العسكري وأوجد مسارًا دبلوماسيًا أكثر استقرارًا. ثم الانسحاب الأمريكي وإعادة التوتر (2018–2020) في مايو 2018، عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات. معتبرةً أنه لا يمنع إيران من تطوير صواريخ باليستية أو دعم حلفائها الإقليميين. وترافقت الخطوة مع فرض "عقوبات قصوى" شملت قطاعات النفط والمصارف وبلغ ذروته باغتيال قاسم سليماني في 2020. ردت إيران بالتخلي التدريجي عن بعض التزاماتها النووية، وارتفعت نسبة التخصيب تدريجيًا، تمسك باقي الأطراف بالاتفاق ليصبح (4+1) اذ اعلنَ قادة دول بريطانيا وألمانيا وفرنسا في بيان مشترك صدرَ بالتزامن مع اعلان الانسحاب الأمريكي عن مواصلة تطبيق دولهم لالتزامات الصفقة النووية معربين عن اسفهم للقرار الأمريكي المفاجئ، وعقدَ اجتماع رسمي بتاريخ 2018/7/6، على مستوى وزراء خارجية (4+1) بدون مشاركة أمريكية وتضمنَ البيان الختامي مجموعة بنود هادفة إلى حماية الاتفاق وتعويض إيران عن الاضرار المترتبة عن الانسحاب الأمريكي. (الشيخ، 2019، ص 212)

بالمقابل أعلنت إيران تباعًا تخليها عن الالتزام بعدة بنود في الاتفاق، فرفعت مستوى التخصيب، وزادت عدد أجهزة الطرد المركزي، وأعادت تشغيل منشآت مثل "نطنز" و"فوردو"، وبدأت خطوات جديدة نحو امتلاك معرفة تقنية أوسع في دورة الوقود النووي. رغم العقوبات، طورت إيران أجهزة طرد مركزي أكثر تطورًا (من نوع IR–6 وIR–9)، وبلغت نسب التخصيب 60% في بعض المنشآت، مما قربها تقنيًا من مستوى الأسلحة النووية، مع الإبقاء على الطابع المدني للبرنامج بحسب الرواية الرسمية.

مع تولي إدارة جو بايدن الحكم في 2021، أبدت الولايات المتحدة استعدادها للعودة إلى الاتفاق النووي، واستؤنفت محادثات فيينا غير المباشرة، لكنّها واجهت عراقيل بسبب الشروط الإيرانية والقيود

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

السياسية الداخلية الأمريكية. حيث اتبعت إيران سياسة مزدوجة: التلويح بإمكانية التوصل إلى اتفاق، مع الاستمرار في التقدم النووي كخيار ضغط استراتيجي. وشهدت إدارة بايدن مفاوضات غير مباشرة مع طهران، دون التوصل لاتفاق جديد حتى عام 2025.

وتمضي إيران في تطوير البنية التحتية النووية، مع التزام ظاهري بعدم التوجه نحو تصنيع سلاح نووي. في الوقت نفسه تراجعت قدرة الوكالة على التفتيش الكامل، نتيجة تقليص إيران لمستوى التعاون منذ 2020. وقد تم التوصل إلى تفاهمات جزئية في بعض السنوات، لكنها لم ترقَ إلى استعادة الرقابة الشاملة التي كانت قبل الانسحاب الأمريكي. (افريم كام، 2006، ص104)

تشير التقارير الدولية إلى أن إيران باتت تملك قدرات تقنية تؤهلها للوصول إلى مستوى 90% من التخصيب خلال فترة زمنية قصيرة إن قررت ذلك. كما طورت برامج الأبحاث في المفاعلات، وزادت من كفاءة منشآتها بشكل ملحوظ، ما يعكس تطورًا تدريجيًا وحذرًا في برنامجها النووي خلال مرحلة الانفراج النسبي. وتضمنت الإنجازات الإيرانية: تطوير أجهزة طرد مركزي من الجيل التاسع (IR-9) ذات كفاءة عالية تشغيل منشآت سرية (مثل فوردوا)، وإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 60%. لكن تبقى بعض الجوانب العسكرية المحتملة غير واضحة بسبب محدودية التفتيش، وأتاحت فترة الانفراج لإيران تحسين خبراتها التقنية والبنية التحتية النووية حيث ظهر ضعف فعالية العقوبات بسبب حليفان سياسيان واقتصاديان لإيران هما روسيا والصين في مواجهة العقوبات الغربية. (الوادي، 2008، ص222)

تكشف مرحلة الانفراج النسبي بين 2009 و2025 عن مدى تعقيد الملف النووي الإيراني، وتوضح أن التقدم النووي لم يكن مجرد مسار تقني بل انعكاس لتفاعلات سياسية دولية. الاتفاق النووي شكّل منعطفًا مهمًا لكنه لم يوقف الطموح الإيراني. ويبدو أن أي حل دائم يتطلب مزيجًا من الضمانات الأمنية، والتفاهم الإقليمي، وهو ما لم يتحقق بعد بشكل شامل. ويبقى مستقبل البرنامج النووي الإيراني بعد 2025 ضمن السيناريوهات المحتملة:

أ. عودة للاتفاق عبر حل وسط دبلوماسي محاولات إحياء الاتفاق بدأت إدارة بايدن مفاوضات غير مباشرة عبر أطراف أوروبية في فيينا لاستعادة الاتفاق. ركزت على التزام "مقابل التزام"، لكن اصطدمت بمطالب إيرانية بتقديم ضمانات بعدم الانسحاب مجددًا، ورفع الحرس الثوري عن لائحة الإرهاب، رغم التفاوض، أبقت الإدارة الأمريكية على العقوبات، خاصة تلك المتعلقة بالنفط، والمعاملات المالية، والتكنولوجيا النووية.

ب. استمرار التصعيد وصولاً إلى تدخل عسكري محدود. تلجا الويات المتحدة الامريكية الى ضربة عسكرية خاطفة لتدمير المنشئات النووية الإيرانية او بعضها ويصبح الخيار العسكري بمثابة ضربة استباقية تقلب الأمور رأسا على عقب. الا ان من المتوقع والمعلن ان ترد إيران بقوة على العدوان الأمريكي حتى لو نجح هذا الأخير في تدمير بعض المنشآت النووية الإيرانية مما سيشعل المنطقة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كلها ويضعها قبالة احتمالات واسعة من امتداد اللهيب، أي أن ميزانا جديد للقوى سينشأ بعد هذه الحرب، لكن هذا الاحتمال قد يزيد المخاوف العربية ولا سيما دول الخليج العربي من إيران ويودي الى قطع امدادت النفط او تصدير نفط دول الخليج العربي او تنتظر الويات المتحدة الامريكية رغما عنها نتائج المفاوضات الدولية مع إيران فلا تقدم على أي عمل عسكري

ت. سباق تسلح إقليمي في حال امتلاك إيران لقدرات عسكرية نووية، واختلال في ميزان القوى لصالح طهران، فضلاً عن القلق الناجم من احتمال وصول هذه الأسلحة لجماعات تعتبرها واشنطن إرهابية لإدراكها التام خطورة الموقف وتداعياتها في حال نجحت إيران من التوصل لإنتاج أسلحة نووية كون ذلك سيؤدي إلى حدوث حالة تغيير في توازن القوى ضمن منطقة الشرق الأوسط، كونها الدولة النووية الوحيدة حالياً في المنطقة

الخاتمة

تبيّن التجربة الممتدة من 2002 إلى 2025 أن السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني اتسمت بالتذبذب بين التصعيد والانخراط، ما حال دون الوصول إلى حل مستدام. ويفترض المستقبل إعادة صياغة نهج استراتيجي متوازن يأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الداخل الإيراني وتطورات البيئة الدولية. ويتضح أن الملف النووي الإيراني يتجاوز كونه مسألة تتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية، ليعكس صراعًا أوسع على النفوذ الإقليمي والتوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فقد أظهرت الدراسة أن المخاوف الأمريكية المعلنة من البرنامج النووي الإيراني ترتبط بشكل وثيق بحماية مصالحها الاستراتيجية، وضمان أمن حلفائها، خصوصًا إسرائيل، أكثر مما ترتبط بتهديد مباشر للأمن العالمي. وقد أظهر التحليل أن الحلول الدبلوماسية تبقى الخيار الأجدى لضمان الاستقرار، شريطة أن تكون قائمة على العدالة والتوازن في تطبيق القانون الدولي.

References:

1- سليمان، خليل،2011. الازمة الدولية والنظام الدولي **(دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الازمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي)**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، الدوحة/ دولة قطر.

2- الشيخ، نورهان ،2019، العلاقات **الروسية- الامريكية من الحرب الباردة الى السلام البارد**، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر.

3- عبد الحميد، رجب ،2000، **دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الازمات**، ط1، مطبعة الايمان للطباعة والنشر، القاهرة/ جمهورية مصر العربية.

4- عبد المنعم، محمد، 2009. **النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات**، مكتبة الانجلو المصري، القاهرة/ جمهورية مصر العربية،

5- عطية، ممدوح ومظلوم، 2011، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج**، المكتبة الاكاديمية، ط1، القاهرة.

6- العكلة، وسام الدين، 2013، مقدمة كتابه (التحدي **النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية)**، ط1، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، دمشق/ الجمهورية العربية السورية.

7- **محمود، احمد، 2005، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، ط2، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.**

8- الوادي، رياض، **2008، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط2 دار الأوائل للطباعة والنشر، دمشق/ الجمهورية العربية السورية.

9- افرايم كام، 2006، **(كبح جماح التهديد النووي الإيراني/ الخيار العسكري)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، ط1، مجموعة مؤلفين إسرائيليين، ترجمة: احمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم، بيروت/ الجمهورية اللبنانية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

10- **إفرايم كام،2006. تقييم إسرائيلي للتهديد النووي الإيراني، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني،ط1، ترجمة: أحمد أبو هدبة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت.**
11- شموئيل رونزر، (**هل تستطيع الولايات المتحدة الامريكية ان تخضع إيران؟)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، مجموعة مؤلفين إسرائيليين
12- ، مرسي، مصطفى، 2011، **ازمة البرنامج النووي الإيراني في ضوء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير**، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي www.ecsser.com.
13- التبادل التجاري بين روسيا وإيران قد يصل الى 10 مليار دولار في العام 2022، خبر منشور على الموقع الالكتروني الرسمي لقناة روسيا اليوم باللغة العربية https://arabic.rt.com/.
14- البحيري، ولاء، 2008 **إدارة الازمة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية/ القاهرة، العدد (**38**)
15- الجنابي، محمد، وزيدون سلمان، 2020، الدور **الصيني- الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني (دراسة تحليلية في النشأة والتطور وفق المتغيرات الدولية والافاق المستقبلية)**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (**59**).
16- الدليمي، ستار البرنامج **النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد/ مركز الدراسات الدولية، العدد (**30**).
17- الربيعي كوثر عباس الربيعي، 2016، **الازمة الأوكرانية والعلاقات الروسية الامريكية: التاريخ والجيوستراتيجية**، مجلة قضايا سياسية جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد (45)
18- فهد مزبان خزار، 2016، **الموقف الروسي إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني**، مجلة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد (**9**)، العدد (**2**)،
19- قراري، اسية، منير موسى أبو رحمة، **موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوة الجديد في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات إيرانية/ جامعة تلمسان- الجزائر، العدد (11)، 2020
20- الكواز، محمد سالم احمد، 2018، سياسة **روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2009-2015- دراسة تاريخية**، مجلة لا رك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل، العدد (**30**)
21- افرايم كام، 2006، (**كبح جماح التهديد النووي الإيراني/ الخيار العسكري)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، مجموعة مؤلفين إسرائيليين، ترجمة: احمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم، بيروت/ الجمهورية اللبنانية، ط1،
22- **إفرايم كام**، 2006، **تقييم إسرائيلي للتهديد النووي الإيراني، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت،**

المصادر الانكليزية

1-Amy Mackinnon, **How the U.S.- Russia Relationship Got so Bad**, FP insider research and analytics centre, Washington -United states of American, an Article available at website https//foreignpolicy.com/fpinsider2108.

2-Moritz Pieper, **Chinese**, **Russian and Turkish Policies in the Iranian Nuclear Dossier**, Asian Journal of peace building, Vol.2, No.1, The instituted for Peace and Unification Studies, Seoul National University,2014

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0